▪ عالية طالب

ابتكارات الدمار الزراعي الخالص أنموذجاً

من منا لا يعرف محليا ماذا تعني محافظة ديالى التي سميت يوما "مدينة البرتقال"، حين كانت واحدة من المحافظات المهمة والغنية بمواردها المائية وأراضيها الزراعية التي تتمتع بوفرة المياه وانتشار زراعة الحمضيات حيث تعد السدود والأنهار المهمة العامل الأساسي للأراضي الزراعية والداخلة في توليد الطاقة الكهربائية، كما أنها المحافظة التي تشكل نقطة الارتكاز لطاقة البلد الكهربائية والكهرومائية.

هذه المحافظة المظلومة ٨٠٪ من مصادر مياهها السطحية يأتي من دول الجوار حيث تجري المياه في نهر ديالى ونهر (الوند) لتصب في المجرى الرئيسي لنهر ديالى ويسمى في إيران بنهر (سيروان) وبعد انشاء خمسة سدود على نهر (الوند) مع حفر قنوات وانفاق على نهر ديالى انخفض تصريف نهر الوند الى ٥م/ مكعب في الثانية بعد ان كان (٥٠ - ٦٠ م/ مكعب/ ثا) بالاضافة الى عدم وجود آلية منظمة لتشغيل السدود بشكل مركزي تتعلق بسد دربندخان الذي يقع في إقليم كردستان العراق لسد حاجة سد حمرين لكي يفي بمتطلبات سكان المحافظة .

مجزرة زراعية وغذائية واقتصادية تعيشها هذه المحافظة منذ سنوات طوال اذ تبلغ مساحة البساتين في ديالى نحو ربع مليون دونم ٦٠٪ تعرضت لإضرار كبيرة وفقدت قدرتها الانتاجية بسبب الجفاف والتردي الامني خلال الاعوام التسعة الماضية . و ٨٠٪ من واقعها الزراعي تعرض للتوقف لذات الاسباب التي لم تبذل في معالجتها جهودا سياسية ودبلوماسية وخدمية ووزارية ومؤسساتية جيدة .

وحين زرت قرية "سراجق" القريبة من ناحية "دلي عباس" أصابتني الغصة وأنا ارى حجم الدمار والموت الذي حل ببساتين القرية والذي حولها الى ارض عجفاء يعلوها نخيل منكسر يعاني الامراض واشجار حمضيات متيبسة وادغال ونفايات واطيان تغطي المجرى المائي الذي كان يغذي القرية يوما بالحياة ليتحول الان الى مكب نفايات وتصريف للمياه الثقيلة لبيوت القرية التي كانت خضراء زاهية ترفد بغداد وبعقوبة بشتى الفواكة قبل ان ينهي مالكو بساتينها انتظارهم الطويل للمياه والذي لم يسفر الا عن ارهاقهم ماليا وجسديا ونفسيا فجلسوا يتفرجون على موت بساتينهم دون ان يأسفوا عليها !!

ماتت فاكهتنا بسبب عدم بذل مسؤولينا الجهود اللازمة لحل ازمة مياه هذه المحافظة وعالجت هذا الموت بالاستمرار باستيراد الفاكهة من ايران وسوريا وتركيا مما أدخل الى المحافظة ذبابة البحر الابيض المتوسط او ما تسمى بـ (الذبابة البيضاء)، والتي تصعب مكافحتها والقضاء عليها نتيجة لمرورها بـ ١٣ دورة حياة خلال السنة الواحدة .ولم يبال احد من هؤلاء المسؤولين بتنشيط عمليات الكري والتطهير و إزالة الحشائش والقصب التي تعلو لأمتار على مياه المحافظة بكل قراها مما جعلها في أسوء حالاتها وصولا الى خوف حقيقي من وصول الحال الى حالة اندثار المياه قريبا .كل هذا يجري ومعه ما يتعرض له نهر ديالى بشكل مستمر للعديد من الملوثات ومنها رمي كميات كبيرة من مياه الصرف الصحي مباشرة دون معالجتها، اضافة الى رمي مخلفات المستشفيات الحكومية والنفايات وهي ذات خطورة بالغة جدا نظرا لما تحويه من مواد كيمائية .

سؤال غير خجول : اليس لدينا وزارة زراعة ومحافظة ومجلس محافظة ومديريات زراعة وري وبزل ؟؟ أم لدينا كل هذا ولكن فوائد الفواكه والخضر المستوردة أهم واكثر جدوى ، ولا تسألوني لمن !!!!

الحريات في العراق: شبكة قمع قانونية

□ عن: نيويورك تايمز

تستمر الفوضى و أعمال العنف في العراق ، و يستمر رئيس الوزراء بمهاجمة الصحافة منذ توليه المنصب في 2006 ، كما ان البيت الأبيض يدرك جيدا ان استمرار المالكي بهذا الشكل سيؤدي الى تقسيم العراق، و ان الجثث و التفجيرات و الاغتيالات تجعل من عام 2006 و كأنه عودة الى الماضي بل و اكثر من ذلك .

في عراق المالكي، الكل مستهدف بضمنهم الصحفيون، لقد كان المالكي و منذ فترة طويلة ضد الصحافة و يطالب بمراقبتها .

في بداية العام نشر المركز الكندي للقانون و الديمقراطية تقريرا بعنوان " الحريات في العراق : شبكة قمع قانونية "

في السنوات الاخيرة، قدمت الحكومة تشريعا يتعلق بحريات التعبير و التجمّع. كان هذا التشريع يبدو مقصودا في بعض الحالات، بينما في حالات اخرى كانت النوايا اقل وضوحا. كل هذه القوانين الجديدة- التي لم يتم العمل بأغلبها – تثير المشاكل من منظور الضمانات الدستورية و حقوق الانسان الدولية. هذا التقرير يراجع خمسة تشريعات تخص حريات التجمع و التعبير . من بين هذه التشريعات، واحد فقط تحول الى قانون هو قانون حقوق الصحفيين في آب ٢٠١١ . اما الاربعة الاخرى – مسودة قانون الاحزاب السياسية، مسودة قانون التعبير و التجمع و الاحتجاج السلمي – فلم يتم العمل بها كقوانين لحد الان . احدى المزايا المسببة للمشاكل في هذه القوانين الخمسة هي انها تفرض قيودا واسعة على مضمون المواد المنشورة او المعلنة في وسائل الاعلام و خلال التظاهرات و على الانترنت و التي تنشرها الاحزاب السياسية، هذا بالاضافة الى العديد من القيود . القليل من القضايا في القوانين الجديدة لقيت اهتماما خاصا مثل الآداب العامة ، و ان الكثير منها تخص قضايا الدين و الارهاب. العديد من هذه القوانين فشل في استيفاء القانون الدولي و هي المتعلقة بقيود حرية التعبير . ان كان هناك بلد يحتاج الى قوانين قوية لتوفير صحافة حرة فان هذا البلد هو العراق . منذ توليه المنصب عام ٢٠٠٦ ، لم يفعل رئيس الوزراء نوري المالكي شيئا سوى مهاجمة الصحافة، و ان عدم احترامه و كراهيته لها شيء معروف جيدا . يقول مركز القانون و الديمقراطية ان الكلام الذي يهاجم الافكار لا يمكن منعه شرعا ، و ان الذي يمنع هو الكلام " المضر بالمجتمع " و ان المالكي يطلق على الكثير من الاشياء بانها مضرة للمجتمع و منها السياسيون العراقيون الذي ينتقدونه . ثم ان الافعال المحظورة في هذه القوانين تتجاوز النظام العام و الارهاب كما نفهمها، حيث تشمل انتهاك الدستور و تعريض المصالح الوطنية للخطر و ارسال تهديدات او رسائل مهينة او اخبار مفبركة و ترويج الافكار الارهابية و نشر معلومات عن تصنيع اجهزة او مواد تستخدم في الاعمال الارهابية . هذه الممنوعات الواسعة لا يمكن تبريرها ، كما ان انتقاد الدستور او المطالبة بتغييره تعتبر شرعية ما دامت تتم بطرق سلمية . ان " المصالح الوطنية" هي مفهوم فيه الكثير من المرونة، ففي الكثير من البلدان يعتبر من الجريمة تهديد شخص ما لكن الرسائل المهينة تعتبر شيئا مشروعا .

قرر المالكي ملاحقة الصحافة تقليدا لبول بريمر، حيث نتذكر جميعا كيف تم اغلاق الحوزة في ٢٨ آذار ٢٠٠٤ نتيجة لنشر فيلم كارتون عن بريمر و هو يتسبب في العنف في الفلوجة .

ان مهاجمة المالكي للصحافة مستمرة منذ توليه المنصب ، و منها مقاضاة صحيفة الغارديان و غيرها بعد انتقادها له. مع كل ما ذكرنا و غيره ، فان هذه الاجراءات التي كتب مسوداتها المالكي و دائرته المقربة ضد الصحافة لا تبعث على الدهشة . يقول المركز " نرى في القوانين الخمسة عدم احترام لحقوق الانسان الاساسية و حرية التعبير و التجمع، و انها تفرض قيودا على ممارسة هذه الحقوق بالاضافة الى انها تفرض قيودا قاسية جدا على حقوق الانسان الاساسية". ان ما كشفه مركز القانون و الديمقراطية ليس جديدا ، فلقد سبق لبعثة مساعدة العراق التابعة للامم المتحدة ان كشفتها في النصف الثاني من عام ٢٠٠٩ .

بعد ما يقارب الثلاث سنوات و لازالت القوانين المقترحة تتضمن نفس المشاكل،و لم يتحسن شيء بل زادت الامور سوءا. اذا ما قارنا الصحافة في العراق مع الغرب فان العراق لا يمتلك حريات صحفية، حيث شن المالكي هجوما على حرية الكلام في شباط ٢٠١٠ عندما اعتقل عشرات الصحفيين و ناشطي حقوق الانسان بعد بداية التظاهرات في بغداد و غيرها من مدن العراق. من بين اولئك المعتقلين الذين تم تعذيبهم الصحفي و الناشط هادي المهدي الذي تعرض للضرب و اتهامه بمحاولة اسقاط حكومة المالكي . تعرض المهدي للاغتيال في بيته عندما اطلق عليه مسلحون النار بكواتم صوت.

لم تتحقق الديمقراطية و الحرية في العراق و انما الذي تحقق فعلا هو استهداف الصحافة، و هي ما يتباهى به عراق المالكي كأحد " انجازاته " خلال السنوات الست من حكمه.

تولى المالكي المنصب في ٢٢ نيسان ٢٠٠٦ ، مرت ست سنوات و لازالت ٩٣ جريمة قتل بلا حلول . هذه هي القيادة التي وفرها المالكي.

لقد داس المالكي بقدميه على نتائج انتخابات ٢٠١٠ و طالب باعادتها ثم لم يرض بالاعادة، و كانت النتيجة بعد ست سنوات اعتقال فرج الحيدري رئيس مفوضية الانتخابات وكريم التميمي عضو المفوضية.

ترجمة المدى

عيون (المدى)

في شوارع بغداد

للصحافة عيونها، والصحفي: عيون ترى، وآذان تسمع وقلم يكتب، وطالما أن العيون نوافذ مطلة على سائر المرئيات، فان (عيون المدى)، ومن بيدرها الأول هذا، ستكون نافذة مشرعة طيلة النهارات والمساءات، عيون تحصد التقاطاتها من داخل غليان لا يبرد في شوارع وأحياء العاصمة بغداد والمحافظات العراقية. هي سلطة عين رابعة خفية اذن، تتحرك بمفردها، لتصطاد وتسمع معا، من داخل المشهد العراقي، بكل أثقاله ومواجعه وصفحاته اللا تحصى، من هموم ومعضلات وأزمات وتطلعات وأحلام ورؤى، ومن حوارات وشجارات وسجالات تدور في الشوارع والمقاهي والتجمعات والندوات وداخل سيارات الأجرة، لتسهم في حالات الرصد اليومية لكل تلك المشاهد، هكذا اذن ستكون نافذة عيونكم، (عيون المدى).

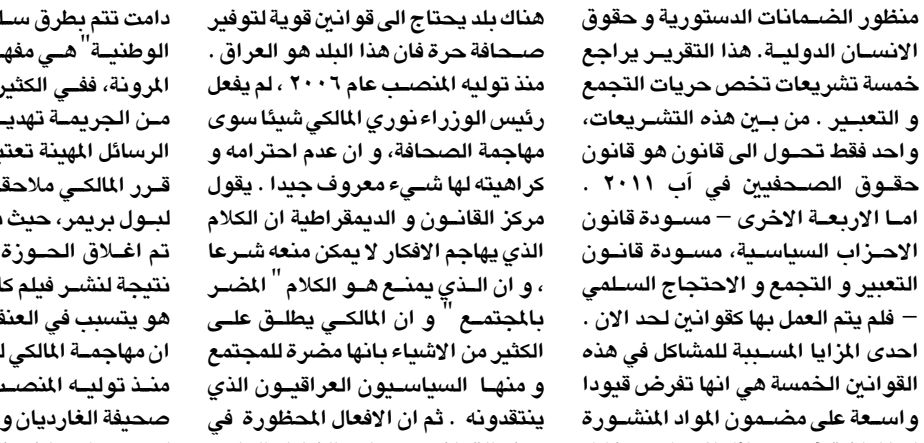

□ عبدالكريم العبيدي

فاحت رائحة النفط أخيرا من داخل سيارة أجرة، كانت تسير ببطء شديد وسط مئات السيارات المتشابكة في زحام خانق اعتاد عليه البغداديون منذ أعوام. كانت هذه الرائحة تفوح من حين لآخر، وتتزامن عادة مع بعض التصريحات ونشرات الأخبار والمقالات التي تتحدث ضد أو مع قانون النفط والغاز. ولكن هذه الرائحة تأججت بعدما طوى أحد الركاب الصحيفة التي كان يطالعها وبدأ بمحاورة زميل له كان يصغي بصعوبة إلى نشرة أخبار الساعة السابعة صباحا، رغم حوارات الركاب وتندرهم على سير العربة البطيء للغاية.

بدأ الحوار بين "صاحب الجريدة" وزميله هادئا. ولكنه سرعان ما تحول إلى ما يشبه الزعيق وسط حشد من موظفين وطلبة وكسبة، سرعان ما تحولوا هم أيضا إلى شيع تتنافس في "جدل نفطي مبكر" لتفسير فقرات القانون الجديد الذي ما زال مجهولا على ما يبدو لدى شرائح واسعة من المواطنين.

غير أن للأحلام "البترولية" في العراق مذاقاً يصنعه الحرمان المزمن، فكلما دنت ولادة توزيع عائدات النفط، دنت معها ولادة "قيصرية" تقاطعها. وشب شجار عنيف بين مؤيدين ومشككين ورافضين لقرار ما زال "حجي جرايد" بنظر البعض، أو أمنيات ليتها ترى النور بنظر آخرين، أو دعوة صريحة "للتقسيم والنهب" من وجهة نظر ثالثة.

لا شيء في العراق يبدو سهلا. ومثل هذه الصورة الصاخبة والمبكرة ظهرت لها صور مشابهة أخرى قبيل تأسيس مجلس الحكم المنحل، وقبل استبدال العملة النقدية القديمة، وأثناء كتابة مسودة الدستور والاستفتاء عليه، وعشية إجراء أول انتخابات برلمانية.

والطريف، في هذا الصباح، وداخل هذه السيارة، أن سائق العربة هو أول من فطن لهذا الصخب المبكر فبدا مستاء وهو يحذر الركاب المتحاورين بقوة: "اذكروا الله يمعودين.. هسه شفتهمنه؟، دنوا الولد قبل المهد!".

ولكن الجدل العاجل والمبكر الآن هو جدل نفطي. جدل ٢١٥ بليون برميل من الذهب الأسود، وصفه أحد "الأفندية" الذي ظل محتفظا بحياديته طيلة ذلك الصخب بأنه "صلح حديبية معاصر" لولادة عصر جديد للعراق وأضاف "خبر القانون الجديد قسم هؤلاء الموظفين والكسبة قبل ولادته. فمنهم من يتلهف "للحس" قطرة من بحور النفط التي ظل يمشي عليها حافي القدمين منذ ولادته، مثلما مشى عليها أجداده من قبل حفاة وعراة.. ومنهم من يشكك بسن قانون كهذا ويرى أن البعد الشاسع بينه وبين الثروة النفطية سيظل بعيدا. بينما يرفض البعض إصدار هذا القانون ويفضل تأجيله بحجة الظرف الأمني وعدم توفر إجماع بشأنه. في حين يذهب آخرون الى أن النفط سيتعرض للنهب مثلما تعرض العديد من أملاك الدولة الى موجة السلب والنهب التي ما زالت آثارها شاخصة منذ سقوط النظام السابق.

"الأفندي" أضاف: أنا شخصيا مع إصدار قانون جديد ينظم عمليات صناعة النفط العراقي ويوزع عائداته على الشعب بشكل عادل شرط أن يأخذ بالاعتبار المصالح الوطنية العليا، ولكنني أتساءل مثل غيري: أين هي الآلية المتفق عليها لضمان حصول العدالة في التوزيع؟. وأضاف: هنا تكمن المشكلة التي فرقت الراكبين في هذا الصباح.

تساءل شاب في الثلاثين من عمره "أي قانون يمعودين؟، خلي يخلصون السياسيين من عرايكهم، وعود بعدين احلموا بقانون للنفط والغاز"!.

مجلس ديالى ينتقد ضم 6800 من عناصر الصحوات إلى وزارة الدفاع

بغداد / المدى

انتقدت اللجنة الأمنية في مجلس محافظة ديالى امس ضم ٦٨٠٠ من عناصر الصحوات إلى وزارة الدفاع، واصفة القرار بـ"الخاطئ"، فيما دعت إلى إعادة النظر بالقرار وقبول من تنطبق عليه معايير الحصانة الأمنية فقط.

وقال نائب رئيس اللجنة الأمنية في مجلس ديالى دلير حسن في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "قرار الحكومة الاتحادية ضم ٦٨٠٠ من عناصر صحوات ديالى إلى مديرية الأمن والاستخبارات في وزارة الدفاع قرار خاطئ"، مطالباً بضرورة "إعادة النظر بالقرار وقبول العناصر التي تنطبق عليهم معايير الحصانة الأمنية وعدم وجود أي شائبة في ملفاتهم".

وأضاف حسن أن "الصحوات لعبت دوراً مهماً في دعم أسس الاستقرار الأمني في السنوات الماضية، وقدمت الكثير من التضحيات خلال مواجهتها للجماعات المسلحة"، مستدركاً بالقول "إلا أنها لم تخلو من الخروق الداخلية بسبب تكرار عملية اعتقال بعض عناصرها نتيجة تورطهم بأعمال عنف نفذت بالتعاون مع الجماعات المسلحة".وأوضح نائب رئيس اللجنة الأمنية في مجلس ديالى، أن "العمل الأمني والاستخباري ينجح في مداه المهني من خلال التنوع في قبول أفراد ينتمون إلى مناطق مختلفة لا بزج الآلاف الذين ينتمون إلى منطقة سكنية محددة"، لافتا إلى أن ذلك "يصعب عملية التواصل مع بقية مناطق المحافظة".

وكان مسؤول قوات الصحوات في ديالى، سامي الخزرجي، قال في ١٨ من نيسان ٢٠١٢ إن لجنة تنفيذ ومتابعة المصالحة الوطنية في رئاسة مجلس الوزراء أصدرت كتاباً يتضمن الموافقة على ضم ٦٨٠٠ من عناصر الصحوة في ديالى إلى تشكيلات الأمن والاستخبارات في وزارة الدفاع.

وكانت القوات الأميركية أطلقت عام ٢٠٠٦ عملية تجنيد مدنيين تحت تسمية "أبناء العراق" أو "الصحوات"، لمواجهة تنظيم القاعدة والجماعات المسلحة، وتشكلت الصحوات في معظمها من رجال العشائر، ولعبت دوراً فاعلاً في إسناد القوات العراقية والقوات الأميركية في إضعاف تنظيم القاعدة، وإعادة الأمن والاستقرار.

وتولت القوات الأميركية منذ تأسيس الصحوات دفع رواتب عناصرها بانتظام حتى عام ٢٠٠٨ حين حولت الملف إلى الحكومة العراقية التي أطلقت حزمة وعود لعناصرها منها توفير الوظائف الحكومية، ودمج ٢٠٪ منها في المنظومة الأمنية، إلا أن جزءاً من تلك الوعود لم يتحقق بعد، فضلاً عن عدم انتظام دفع الرواتب الشهرية.

ونقلت القوات الأميركية مسؤولية قوات الصحوة إلى السلطات العراقية بشكل كامل مطلع شهر نيسان ٢٠٠٩ في جميع محافظات البلاد، وعقب ذلك أصدرت الحكومة العراقية في الرابع عشر من نيسان نفسه قراراً بتحويل ٨٠٪ من عناصر الصحوات إلى وظائف مدنية في الوزارات والمؤسسات الحكومية والاستمرار بدمج الـ٢٠٪ الباقين في الأجهزة الأمنية المختلفة.

ويبلغ عدد أفراد الصحوات في ديالى ٧٨٠٠ بينهم أكثر من ٥٠ قيادياً ميدانياً منتشرين في عموم الوحدات الإدارية، إلا أن الجزء الأكبر منهم موجود داخل قضاء